

الى السيد وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تحفيظ مديرية أملاك الدولة لبعض الأراضي الجماعية بجهة كلميم واد نون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

كما هو معلوم، فإن بلادنا مقبلة على المستوى التشريعي إلى تبني خطوة مهمة في مجال دعم الاستثمار بعد إحالة مشروع القانون-الإطار رقم 03-22 على مجلس النواب، إذ يعد بمثابة ميثاق استثمار جديد، خصوصاً بعد الخطاب الملكي الأخير بمناسبة افتتاح البرلمان والذي خصص جزءاً مهماً للحديث عن دور الاستثمار.

لذا، أشير السيدة الوزيرة إلى أن هذا الميثاق قد اعتمد على ثمان مرتكزات أساسية أهمها: حرية المقولة والمساواة في معاملة المستثمرين كيف ما كانت جنسياتهم، بالإضافة إلى الأمن القانوني ومبادئ الحكامة الجيدة.

لكن السيدة الوزيرة، معلوم أن مناخ الأعمال لا يمكنه أن ينمو إلا في بيئة يسودها الأمن القانوني والحفاظ على الملكية الخاصة والمشاركة، ومن هذا المنطلق عمدت مديرية أملاك الدولة التابعة لوزارتكم خلال الأشهر الأخيرة إلى محاولة تحفيظ الآلاف الهكتارات من الأراضي الجماعية في كل من أقاليم كلميم، آسا الزاك، وطان طان، مما أثار حفيظة ساكنة وقبائل هذه المناطق المعروفة بدفاعها عن حوزة الوطن وولائها الدائم للعرش العلوي المجيد.

وعليه، نساألكم السيدة الوزيرة، حول التدابير والإجراءات الاستعجالية الملموسة التي ستتخذونها لإيجاد حل لهذا المشكل؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد الرحيم بنبعيدة